المحور السابع:

التعليم والتدريب

١- قراءة في الوضع الحالي

إيماناً بأن العدالة الاجتماعية من أهم حقوق المواطن، فإن تلقي التعليم الجيد القادر على تحرير الإنسان من الجمود الفكري وفتح آفاق جديدة هو أيضاً جزء لا يتجزأ من حقوق المواطن. ومن هنا جاءت أهمية وضع رؤية استراتيجية للتعليم بأنواعه الثلاث؛ التعليم الأساسي (قبل الجامعي)، التعليم الفني والتدريب، والتعليم الجامعي أو العالي. ويختص التعليم قبل الجامعي بالتعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي والتعليم الفني والتدريب الذي يشمل التعليم الفني والتعليم المهني والتدريب بكافة أنواعه ولمختلف القطاعات. كما يندرج تحت مظلة التعليم العالي الجامعات الحكومية والخاصة والكليات والمعاهد المختلفة. وقد نص دستور عام ٢٠١٤، وتحديداً المادة ١٩، على أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يُعادلها، بالإضافة إلى تخصيص نسب لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على مؤسسات الدولة التعليمية بمراحلها المختلفة، على ان ترتفع تدريجياً لتتفق مع المعدلات العالمية. كما نصت المادة رقم (٢١) على تخصيص ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم الجامعي تُزاد للمعدلات العالمية تدريجياً.

وفيما يتعلق بالنطاق المؤسسي، توجد أكثر من٤٧ ألف مدرسة تحتوي على ما يزيد عن ٤٥٠ ألف فصل وتستوعب أكثر من ١٨ مليون طالب. ويمتلك التعليم الخاص حوالي ستة آلاف مدرسة تخدم ١,٦ مليون طالب يمثلون نحو ٩٪ من الطلاب الملتحقين بالتعليم. كما يشمل التعليم الصناعي ١١ صناعة، ينبثق من كل صناعة عدة شعب. ويشمل التعليم التجاري العديد من التخصصات والشعب منها الشعبة العامة، وشعبة الشئون القانونية، والمشتريات والمخازن، والتأمينات، وغيرها. كما يشمل التعليم الفني مدارس الثانوية الفندقية والتي تضم عدة شعب منها الإشراف داخلي، والخدمات السياحية، وغيرها. أما المدارس المهنية الفندقية فتضم شعبة إنتاج وخدمة وشعبة إشراف داخلي ومناطق عامة. وأخيراً، تشمل المدارس الثانوية الفنية الزراعية أيضاً العديد من المجالات منها الإنتاج الحيواني والداجني، وإنتاج الحاصلات البستانية، والتصنيع الغذائي والعجائن، واستصلاح الأراضي والميكنة الزراعية، وتكنولوجيا إنتاج وتصنيع الأسماك، وغيرها.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فقد شهدت مصر تطوراً ملحوظاً في البرامج المقدمة في مؤسسات التعليم العالي من حيث الكم والنوع. ومن أهم تلك البرامج برامج التعليم عن بُعد في مصر، التي تتوفر بشكل جزئي أو كلي. ويطلق على الشكل الجزئي «النظام المختلط» والذي يقدم تفاعلاً وجهاً لوجه، كما يوفر مواد تعليمية عن بعد. بينما تعتمد برامج النظام الكلي على التعليم عن بُعد بشكل كامل، وقد شهد تطوراً واضحاً داخل السوق المصري. وقد شهد التعليم مجهودات نحو تفعيل اللامركزية، وتبنّت الوزارات المعنية مبادرات لتعزيز فرص المشاركة المجتمعية من خلال تطبيق معادلات التمويل على المستوى المحلي في مجال التغذية المدرسية وعمليات الصيانة البسيطة. وقد صاحب ذلك مجهودات بناء للقدرات على المستويات الإدارية المختلفة، إلا أن هذه الجهود مازالت تُعاني من عثرات متعدّدة، على الرغم من أهميتها الشديدة.

وتُعاني منظومة التعليم في مصر بمستوياته المختلفة من عدد من التحديات التي سيرد ذكرها بشكل تفصيلي، ولكن يمكن تلخيصها في تحديات تتعلق بإتاحة الخدمات التعليمية والتي ترتبط بشكل كبير بتوفير التمويل اللازم من خلال الموازنة العامة للدولة أو من خلال المشاركة المجتمعية، وخفض نسبة كثافة الطلاب بالفصول خاصة في مرحلة التعليم الاساسي تتطلب ما يزيد عن ١٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى استيعاب الزيادة في عدد الطلاب المترتب على معدلات النمو السكاني الحالية، كما أن رفع مستوى جودة التعليم يتطلب تخصيص موارد إضافية، ويرتبط ايضاً بالعنصر البشري القائم على العملية التعليمية. وفي حين تركز دول العالم المتقدّمة والناشئة على «التعلّم» وليس على «التعليم» وتستخدم أدوات التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في الارتقاء بالأدوات التعليمية المختلفة، مازالت مصر بعيدة عن مواكبة هذه التطورات، كما لا يحظى التعليم الفني والتدريب المهني بالاهتمام الكافي نتيجة لموروثات ثقافية آن الآوان لتغييرها لتوفير فرص عمل لائق لخرّيجي هذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية. كما أن التعليم الجامعي أيضاً يحتاج إلى تطوير لمواكبة متطلبات سوق العمل من خرّيجين قادرين على المنافسة محلياً ودولياً.

كمايقع على منظومة التعليم عبئاً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى هذه الاستراتيجية لتحقيقها، حيث أن تطوير أي قطاع من القطاعات الاقتصادية أو الخدمية يرتبط بشكل وثيق بالعنصر البشري، كما أن الأمم المتحدة قد راعت تخصيص هدف منفصل للتعليم هو الهدف الرابع. وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للتعليم ومؤشرات قياس الأداء وأهم التحديات التي تواجه هذا المحور وأهم البرامج المستهدفة لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

٢- الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

وتنطبق هذه الرؤية الاستراتيجية على أنواع التعليم الثلاثة؛ التعليم العام والفني أو التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي. ولكن تختلف الأهداف الاستراتيجية لكل نوع من أنواع التعليم وكذا مؤشرات قياس الأداء والبرامج التي تساعد على تحقيقها، ومن ثم نعرض الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والبرامج بشكل منفصل لكل من التعليم العام والتعليم الفني والتعليم الجامعي. وعلى الرغم من أن الإطار المؤسسي الذي يحكم التعليم قبل الجامعي يضم كل من التعليم العام والفني تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، إلا أن تحديد أهداف استراتيجية ومؤشرات قياس أداء وبرامج محددة للارتقاء بالتعليم الفني منفصلة عن التعليم العام والتعليم الجامعي. ويرجع الاهتمام الكبير بالتعليم الفني والتدريب المهني لأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تأهيل شريحة كبيرة من الشباب بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المتعلمة والمدربة والماهرة والتي تتعامل مع معطيات التكنولوجيا الحديثة. كما أن تطوير التعليم الفني والتدريب المهني يسمح لهؤلاء الشباب بالحصول على فرص عمل لائق في مصر والخارج، على النحو الذي يساهم في رفع مستوى دخلهم. وفيما يلي نستعرض الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء وكذا أهم البرامج التي تتوائم مع الرؤية الاستراتيجية للتعليم على مستوى كل من التعليم العام الأساسي والتعليم الفني والتعليم العالي أو الجامعي.

وتتوائم الرؤية والأهداف الاستراتيجية للتعليم والتدريب مع الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والذي ينص على «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى حياة الجميع»[١] . وتتوافق أيضاً الغايات المختلفة للهدف الرابع مع الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالتعليم وإتاحته للجميع ومراعاة الفروق المختلفة في الإتاحة، وضمان التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة والتركيز على التعليم الفني والتدريب المهني على النحو الذي يؤهل الشباب لسوق العمل، كما تتوافق الأهداف الوطنية والغايات الأممية بالنسبة لتأهيل المعلمين.

١. الأمم المتحدة، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، A/RES/٧٠/١، ٢٠١٥.

التعليم الجامعي أو العالي

١١- الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي أو العالي حتى عام ٢٠٣٠

تهدف هذه الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتفعيل نظم الحوكمة وتعزيز دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. حيث أن زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي تستلزم أن يكون التعليم مرغوباً فيه نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى أعضاء هيئة التدريس والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية التعليم. أما جانب العرض فيتطرق إلى توفير التعليم العالي لجميع الطلاب دون تمييز شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي. ذلك إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. لذلك تم وضع ثلاث أهداف استراتيجية رئيسة تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم العالي.

الهدف	التعريف
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	• تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية • تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين • دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات • تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في ذلك • تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم • التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإليكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	• زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي • تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	• تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية • تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

يختص **الهدف الأول** بجودة العملية التعليمية ككل. ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خلال الاعتماد المحلي لمؤسسات التعليم العالي من هيئة ضمان واعتماد الجودة. ويتمثل هذا الهدف في تكوين طالب قادر على الإبداع والابتكار ومواكبة سوق العمل وخلق فرص عمل لتحريك الاقتصاد للوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والاستدامة. ويختص **الهدف الثاني** بزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وذلك عن طريق توفير الفصول في الريف والحضر وللذكور والإناث ولجميع طبقات المجتمع. ومن خلال زيادة الجودة والإتاحة، تتحقق التنافسية والتي هي **الهدف الثالث**. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تفعيل العلاقة الديناميكية بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل من خلال تخريج طلاب قادرين على اقتناص فرص العمل بل وخلقها حتى تتحقق التنمية الاقتصادية المستدامة المبنية على المعرفة والابتكار.

١٢- مؤشرات قياس أداء التعليم العالي أو الجامعي حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	مؤشر التنافسية العالمية «محور التعليم العالي والتدريب»	يشير إلى ترتيب مصر المقارن دولياً في عدة عوامل تأخذ في الاعتبار معدل الالتحاق بالتعليم العالي وجودة التعليم المتاح	الترتيب ١٤٨/١١٨ ٣,١ درجة [١]	الترتيب ٧٥	الترتيب ٤٥
٢		نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص	يقيس حجم الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل	٣٥,١٪ [٢]	٣٠٪	٢٠٪
٣		عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (مؤشر شنغهاي)	يقيس قدرة واستجابة منظومة التعليم العالي للطلب العالمي المتزايد على برامج التعليم العالي وخدماته	جامعة واحدة[٣]	٣ جامعات	٧ جامعات

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٤	مخرجات	معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة	يقيس نسبة الزيادة في البحوث العلمية المنشورة في شتى المجالات على مستوى العالم	١٣,٦٪ [٢]	١٥٪	٢٠٪
٥		نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	يأخذ في الاعتبار المؤسسات الحديثة المتقدمة للحصول على الاعتماد والمؤسسات المعتمدة	٧,٥٠٪ [٤]	٣٠٪	٨٠٪
٦		نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ إلى ٢٢ سنة	نسبة السكان في المرحلة العمرية من ١٨-٢٢ الذين التحقوا بالتعليم العالي	٣١٪ [٢]	٣٥٪	٤٥٪
٧		نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على منح بحثية في جامعات عالمية	يقيس مجهودات تطوير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس من خلال المنح البحثية سواء أكانت بعثات خارجية أو إشراف مشترك	٠,٢٪ [٣] (البعثات الخارجية)	١٪	٣٪
٨		نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص	يُستدَل على مدى تنافسية منظومة التعليم العالي وقدرتها على جذب الطلاب الدوليين للالتحاق بالبرامج التعليمية المختلفة على اختلاف التخصصات التي تقدمها	٢٪ [٣]	٣٪	٦٪
٩	مدخلات	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم العالي (وفقاً للتخصص)	يعبر عن مدى أولوية التعليم عند الدولة، حيث إن نسبة الإنفاق تشمل الاستثمار والمرتبات	٧٦٠٠ جنيه للطالب (متوسط ٢٠١٢) [٢]	* يتم وضع الأهداف بالمواءمة مع محور الاقتصاد ووزارة التعليم العالي لتحديد متطلبات التخصصات المختلفة	
١٠		معدل الطلاب إلى كل عضو هيئة التدريس بناءاً على التخصص	يقيس الأثر المباشر للتحصيل العلمي للطلاب ويقيس الأعباء الدراسية على أعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى	١:٤٢ (متوسط) [٢]	١:٣٨ (متوسط)	١:٣٥ (متوسط)*
١١		عدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي	يقيس القدرة الاستيعابية للتعليم العالي من خلال عدد الجامعات والكليات المتاحة في المحافظات المختلفة والتخصصات المختلفة (البرامج)	٤٤ جامعة **[٢]	٥٠ جامعة	٦٤ جامعة ***

١. تقرير التنافسية العالمية، ٢٠١٤.
٢. الإطار العام للخطة الاستراتيجية للتعليم العالي، ٢٠١٣/١٢.
٣. ترتيب شانغهاي.
٤. قاعدة بيانات هيئة ضمان الجودة، ٢٠١٤.
* على أن يكون الحد الأقصى ٦٠: ١ في التخصصات النظرية، و١:٢٥ في التخصصات العملية.
** ٢٣ حكومية تشمل ٣٧١ كلية و٢١ جامعة خاصة تشمل ١٢٦ كلية.
*** ٢٠ جامعة جديدة عامة وخاصة وأهلية، ٧ جامعات إليكترونية جديدة، ٢٠٠ برنامج جديد.

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١	مخرجات	عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية في جامعات عالمية حسب التخصص	يقيس مدى الاعتراف بالجامعات المصرية وجودة التعليم العالي وقدرته على التنافس، ويجب تحديد التخصصات لمعرفة البرامج الأكثر جذباً للطلاب المصريين لتطوير نظيرها محلياً	وضع آلية ونظم لجمع المعلومات ورصد البيانات عن الطلاب الذين يدرسون بالخارج وتحديد نسبة الحاصلين منهم على منح دراسية من الحكومة

١٣- التحديات الأساسية التي تواجه التعليم الجامعي أو العالي

تنقسم التحديات إلى ثلاث مجموعات، تتميز المجموعة الأولى منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها، ولذلك تعد ذات الأولوية الأولى، وتتضمن.

- **القصور في رصد مؤشرات وإحصائيات سوق العمل والتعليم؛** حيث يؤدي غياب آلية لجمع المعلومات عن سوق العمل والصناعات المختلفة ومعدل نموه أو معلومات عن التعليم العالي من حيث نسب التخرج سنوياً والمجالات المختلفة للمشتغلين إلى نقص المعلومات والبيانات بشكل ممنهج وإلى وجود التضارب في الإحصائيات.
- **غياب قانون ملزم بالاعتماد في فترة محددة؛** حيث لا يشمل الإطار التشريعي الحالي إلزام مؤسسات التعليم العالي بالتقدم والحصول على الاعتماد، مما يضعف من أهمية الاعتماد في نظر مؤسسات التعليم العالي ولا يرسل الرسالة الصحيحة عن كونه أولوية للدولة، خاصة في إطار اللامركزية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي.
- **ضعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحالية** وضرورة التوسع في عدد مؤسسات التعليم العالي الحالية وإنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة لاستيعاب معدلات الالتحاق المتزايدة دون التقصير في توفير بيئة مشجعة وصحية للطلاب.
- **عدم اتقان اللغات الأجنبية لبعض المعلمين والطلاب** يشكل عائقاً أمام تدويل مؤسسات التعليم العالي، سواء على مستوى المعلم أو على مستوى الطالب. ويؤثر ذلك على نسب الوافدين وكذلك على جودة الأبحاث العلمية وعدد البحوث المنشورة في دوريات عالمية محكمة.

تليها من حيث الأولوية التحديات الآتية، وذلك يرجع إما إلى الانخفاض النسبي في التأثير أو في قدرة التحكم فيها:

- **ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز؛** حيث تعاني نظم التقويم لهيئة التدريس من الضعف وعدم الوضوح وتتطلب وجود معايير واضحة ومؤشرات قياس على مستوى العمليات مثل نسب حضور أعضاء هيئة التدريس، وعلى مستوى المخرجات مثل نتائج الطلاب. كما أن عدم ربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز لا يشجع أعضاء هيئة التدريس على التطوير المستمر.
- **تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية** على الرغم من وجود بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة وأخرى غير هادفة للربح، إلا أن الحكومة تعمل على تعظيم دور المجتمع المدني والخاص في التوسع في انشاء مؤسسات التعليم العالي ووضع برامج أكاديمية مشتركة وجامعات إلكترونية لتحقيق الإتاحة ومبدأ تكافؤ الفرص وتخفيف الأعباء على الدولة.
- **غياب سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي؛** حيث لا يوجد سياسة أو آلية لتسويق البحث العلمي ونتائجه مما يعتبر تحدياً أمام تعظيم دور البحث العلمي في المجتمع ككل ومؤسسات التعليم العالي، كما أن تجاهل أهمية الأبحاث العلمية في القطاعات المختلفة ودورها في زيادة جودة العملية التعليمية يؤدي إلى انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة.

- **معيار الدرجات هو المعيار الوحيد للقبول؛** حيث تعتمد نظم التنسيق والقبول في التعليم العالي على نتائج اختبارات المرحلة الثانوية اعتماداً كلياً مما ينتج عنه طلاب غير شغوفين بتخصصاتهم، حيث لا تأخذ في الاعتبار رغبات ومهارات الطلاب. كما تعتبر نظم القبول الحالية من أسباب عدم كفاءة العملية التعليمية لأنها تعتبر نتائج الطلاب في الاختبارات هي الأولوية الوحيدة، مما يزيد التركيز على تحقيق الدرجات العالية ويقلل من الفهم والتحليل وممارسة النشاطات الطلابية مما يؤدي إلى انخفاض في جودة العملية التعليمية.
- **ضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل (الصناعة)؛** إلى جانب غياب آلية لجمع المعلومات عن سوق العمل وضعف العلاقة بين المناهج ومتطلبات سوق العمل، فإن الافتقار إلى وجود كيان قومي مسئول عن ربط خريجي مؤسسات التعليم العالي بجهات التوظيف يضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والصناعة.
- **مدى استعداد مؤسسات التعليم العالي للاعتماد؛** حيث تعمل الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة لتجهيز مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بالموارد اللازمة للحصول على الاعتماد. كما تسعى الدولة إلى توفير كوادر تدريسية متميزة ومديرين مدربين لكي يتم تحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة وزيادة جودة مؤسسات التعليم العالي مما ييسر الحصول على الاعتماد.
- **محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد؛** حيث أن هناك أشكال عديدة وبرامج كثيرة في التعليم العالي من جامعات ومعاهد وكليات مما يتطلب معايير محددة لكل منها. وتحتاج هيئة ضمان واعتماد الجودة الحالية إلى موارد مالية وكوادر متميزة لتقوم بدورها في الاعتماد على أفضل وجه.
- **غياب سياسة للمتابعة والتواصل مع الخريجين؛** حيث لا توجد وسيلة للتواصل المستمر مع الخريجين لمعرفة نسبة المتعطلين والتحديات التي تواجههم ومعدلات دوران المشتغلين مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات.
- **ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد؛** وفي سبيل تحفيز مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد، تسعى الحكومة أن تكون هناك قيمة مضافة واضحة من الحصول على الاعتماد مقابل الوضع الراهن الذي يشهد ضعف الجدوى الاقتصادية.
- **ضعف الحوافز لتشجيع الموارد البشرية الأكثر كفاءة؛** حيث هناك حاجة إلى وضع آلية لاختيار أعضاء هيئة التدريس تتضمن معايير تشمل التفوق الأكاديمي ولكن لا تعتمد عليها كلياً، وذلك من أجل رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس. كما تسعى الدولة إلى توفير حوافز مثل رفع المرتبات لجذب الكفاءات والمهارات المطلوبة.
- **ضعف المراكز البحثية الحالية واعتمادها على أعضاء هيئات التدريس؛** حيث تعتمد مراكز البحوث الحالية على أعضاء هيئات التدريس كما أنها تتسم بقلة عددها، ولا يوجد نظام واضح لكيفية إدارتها والتوسع فيها وزيادة مصادرها التمويلية واستدامتها وتعظيم الاستفادة منها.
- **ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والإلزام بتطويرها؛** حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بوضع المناهج، ونتيجة لاستقلال مؤسسات التعليم العالي أصبح من الضروري تفعيل الدور الرقابي على المناهج التعليمية لضمان تحقيق الجودة على مستوى الطلاب في المحافظات والتخصصات المختلفة.

أما المجموعة الثالثة من التحديات فتشمل تلك التي يسهل التعامل معها على الرغم من محدودية أهميتها، على النحو التالي:

- **ضعف التمويل وقلة مصادره؛** حيث يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في مصر، سواء تعلق الأمر بمرحلة التعليم العالي أو الدراسات العليا أو تمويل البعثات الخارجية. وعلى الرغم من زيادة التمويل الحكومي، ارتفع أيضاً كل من معدلات التضخم ومعدلات القيد مما يجعل هذا التمويل غير كاف للتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي.
- **نقص مهارات الخرّيجين بالنسبة لمتطلبات سوق العمل** نتيجة غياب التحديث المستمر للمناهج لمواكبة متطلبات سوق العمل وغياب التركيز على النشاطات الطلابية مما يتطلب التدريب على متطلبات الوظائف المختلفة.
- **انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة؛** حيث أدى اعتماد البحث العلمي على الدراسات العليا وضعف مراكز البحوث إلى قلة عدد الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة.
- **الندرة النسبية للموارد المتاحة وعدم استغلالها بشكل أمثل؛** حيث توجد ندرة في الموارد المالية المتاحة لتوفير التجهيزات لمؤسسات التعليم العالي من فصول وورش عمل ومعامل ومستشفيات. هذا إلى جانب غياب مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد مما يؤدي إما إلى إهدار الموارد أو عدم استخدامها وتخزينها وعدم إتاحتها للطلاب.

- **تقادم الهياكل التنظيمية لبعض المؤسسات التعليمية بما لا يواكب طبيعة العصر** وضرورة وضع آليات واضحة لتحقيق الشفافية، والرقابة الداخلية والخارجية من خلال الحوافز والمكافآت ونظم التدقيق والاضطلاع على الوثائق.
- **ارتفاع تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بالمصادر اللازمة** إلى جانب تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي، تتطلب تلك المؤسسات الكثير من التمويل مثل الموارد اللازمة لبناء الورش والمعامل ومراكز البحوث والمستشفيات لكل تخصص، مما يزيد من التكلفة.

١٤- برامج تطوير التعليم الجامعي أو العالي حتى عام ٢٠٣٠

بالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتنمية التعليم، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

أ- برامج تتعلق بآليات التنفيذ:

التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تخفيف العبء المادي على الدولة في التوسع في انشاء مؤسسات التعليم العالي سواء من خلال إنشاء مؤسسات جديدة والتوسع في المؤسسات الحالية نظراً لارتفاع التكلفة. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - تحديد جهة منوط بها التواصل مع القطاع الخاص والكيانات الدولية وتحديد الاحتياج إلى التوسع في مؤسسات التعليم العالي وتطوير خريطة وطنية للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الحالية بناء على التخصص.
  - وضع نظام للتوسع في توفير منح للطلاب المتفوقين في الجامعات الخاصة: تحفيز الجامعات الخاصة لاستقبال الطلاب من خلال توفير مميزات مثل تقديم الدعم اللازم لتلك الجامعات في الحصول على منح من جهات مانحة نظير اعتمادها.
  - التوسع في إنشاء البرامج الجديدة مثل نظام الساعات المعتمدة لتوفير التمويل وإعادة توزيع الدعم وتخفيف العبء على البرامج الحالية
  - التوسع في إنشاء بعض الجامعات المصرية الأجنبية المشتركة في تخصصات تخدم سوق العمل كالتعاون مع الجانب الصيني
  - التوسع في إنشاء الجامعات الإلكترونية وتشجيع نظام التعلم عن بُعد مما يوفر تكاليف إنشاء فصول ويحقق تغطية أوسع

بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يعتمد التعليم العالي بشكل كبير على المعلم، حيث إن هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لها صلاحيات منها وضع المناهج وتحديد نظم التقييم وما إلى ذلك، وبالتالي أصبح بناء كوادر تدريسية ميزة أساسية لزيادة جودة التعليم العالي وتأثيره على الطلاب. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - وضع آلية جديدة لاختيار المعيدين تسمح بتضمين العنصر التربوي والكفاءات المهارية المطلوبة وخبراتهم في المجالات المختلفة وليس فقط تفوقهم الدراسي لضمان الجودة الشاملة للمعيدين.
  - تطوير منظومة تدريب المعيدين لتنمية القدرات البحثية والكفاءة التدريسية وآليات التقييم.
  - استحداث آلية لدمج آراء وتقييمات الطلاب لأعضاء هيئة التدريس في نظم تقييم المعلمين وذلك لتعظيم أثرها على الطلاب.
  - وضع نظام لزيادة أعداد المنح والبعثات الخارجية وتفعيل الاتفاقيات الدولية لتبادل أعضاء هيئات التدريس بالخارج بهدف النهوض بالتعليم والبحث العلمي واستحداث آلية لتقييم فاعليتها.
  - وضع آلية لاعتماد مراكز تنمية مهارات هيئة التدريس والقيادات دولياً لتحسين كفاءة هيئة التدريس.
  - إعادة هيكلة النظام الحالي للترقيات لدمج نظم التقييم والتركيز على البحث العلمي.

تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز اللامركزية في التعليم العالي من خلال تعظيم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تحقيق الكفاءة والالتزام بمعايير الجودة. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع قانون يلزم مؤسسات التعليم العالي بالحصول على الاعتماد خلال فترة معينة لضمان السرعة في التنفيذ ومسايرة جميع مؤسسات التعليم العالي لمعايير الجودة. كما يجب أن ينص هذا القانون على الفترة اللازمة لتجديد الاعتماد.
- تحديد معايير الجودة المطلوبة بناءً على المعايير العالمية بما يتوافق مع البيئة المصرية.
- وضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد مثل برامج تقدير أو نظام حوافز لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية مرتبط بحصول المؤسسة على الاعتماد مثل دورات تدريب منخفضة السعر نظير الاعتماد.
- تحديد كيان قومي معتمد دولياً لتنمية مهارات وقدرات الإداريين والقيادات الإدارية لتحقيق الكفاءة في مؤسسات التعليم العالي والاستغلال الأمثل للموارد المادية والموارد البشرية وتحقيق معايير الجودة مما يزيد قدرة المؤسسات على الاستقلال ويحقق اللامركزية.

ب- برامج تتعلق بموضوعات بعينها:

تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يشير البحث العلمي إلى قدرة الطالب على التعلم الذاتي وعلى جودة التعليم الذي يتلقاه، كما يشير إلى تطور أعضاء هيئة التدريس. يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ وتعظيم البحث العلمي، حيث أنه يعتبر هو الطريق إلى استمرارية العملية التعليمية وعدم اشتراطها على مراحل التعليم فقط، كما ان هذه المراكز هي حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق وتعتبر الجسر الذي يدعم الاقتصاد لما يقدمه من ابحاث تفيد التطوير والتجديد في الحياة العملية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء مراكز البحوث في جميع مؤسسات التعليم العالي والتوسع في مراكز البحوث الحالية.
- وضع نظم لتحفيز مؤسسات التعليم العالي للتوسع في مراكز البحوث مثل برامج تقدير أفضل مركز بحثي في المحافظة أو أكثر مركز بحثي شارك في إنتاج أبحاث علمية وأكثره ذكراً واطلاعاً (most cited).
- وضع آلية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس ومديري المراكز البحثية لتحقيق السرعة في تفعيل دور مراكز البحوث وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.
- وضع نظام لدمج المؤلفات الأكاديمية في المناهج لتشجيع الطلاب على البحث العلمي واستخدام مراكز البحوث في المراحل المختلفة.
- إعادة هيكلة المناهج في كل مراحل التعليم العالي لدمج البحث العلمي أي تفعيل مبادئ البحث العلمي في الشق التطبيقي.
- وضع نظام لتفعيل والتوسع في البوابات الإلكترونية والمكتبات الرقمية وميكنة المكتبات لزيادة موارد مراكز البحوث وتعظيم دورها.
- وضع نظام لتسهيل عقد اتفاقيات مع هذه المراكز وجمعيات رجال الأعمال والجهات المانحة لتقديم الدعم اللازم واستغلال معرفة وقدرات هيئة الدريس وتطبيق النظم الحديثة لسد الفجوة بين الحياة النظرية والتطبيقية ويكون ذلك نظير مقابل مادي يدعم أنشطة هذه المراكز البحثية.

ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ العلاقة الديناميكية بين خريجي التعليم العالي وسوق العمل مما يضمن تأهيل الخريجين. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء هيئة قومية مختصة تكون بمثابة ملتقى للتوظيف يربط بين الطلاب والجهات الموظفة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي.
- توفير الموارد اللازمة للهيئة من كوادر مدربة وموارد مالية للقيام بدورها على نحو سليم.
- تزويد الهيئة بالصلاحيات اللازمة لإنشاء فروع في المحافظات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة لتحقيق تغطية أوسع ونتائج أسرع.
- وضع نظم تطوير برامج الإرشاد الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي لتوفير المشورة للطلاب بشأن فرص العمل المتاحة وكيفية التقدم إليها.
- وضع آليات تدريبية للمساعدة على إعداد خريج قادر على التواصل والتفكير الإيجابي واقتناص وخلق فرص عمل تلائم تخصصه.
- وضع نظم لتوفير الاستشارات للطلاب في مراحل التعليم العالي الأولى بشأن اختيار التخصص ونوع فرص العمل المتوفرة للتخصصات المختلفة للحصول على خريج شغوف بتخصصه وحريص عليه.

تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا (التدويل):

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تدويل الجامعات المصرية من خلال معادلة الشهادات وهي تعتبر مبادرة فعالة، حيث يتم تحديث منظومة التعليم العالي باستمرار. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير وحدة تكون مسؤولة عن إبرام اتفاقيات شراكة وتوأمة فعالة بين الجامعات المصرية ونظيراتها الأجنبية المتميزة في برامج أكاديمية مشتركة تناسب احتياجات سوق العمل المحلي والدولي.
- وضع نظام لتوفير البرامج الدراسية التي تؤهل الطلاب لامتحانات المعادلة ودمجها في مراحل التعليم العالي كمرحلة اختيارية.
- توفير برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من تدريس البرامج الدراسية المطلوبة للمعادلات.
- وضع سياسات للحصول على الصلاحية لتطبيق امتحانات المعادلة في مصر.
- تطوير مراكز في الجامعات تساعد الطلاب على التقدم للحصول على منح دراسية في جامعات دولية.
- وضع آلية لتحديد المتطلبات وتوجيه الطلاب.
- وضع نظام لتوعية للطلاب بالمنح الدراسية المتاحة.

تطوير المناهج استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تحسين جودة التعليم العالي من خلال التطوير المستمر للمناهج بناء على الإطار القومي للمؤهلات لمواكبة متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديد معايير الإطار القومي للمؤهلات مع الجهات المعنية بناءً على متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية المناسبة للبيئة المصرية.
- وضع التشريعات المطلوبة لإلزام تطوير البرامج الدراسية ونظم التقويم بناءً على الإطار القومي للمؤهلات ودمجها بالمواد المختلفة.
- توفير التدريبات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس على كيفية دمج معايير الإطار القومي للمؤهلات في المناهج لتعظيم الاستفادة من المناهج المطورة.

تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يعالج هذا البرنامج قلة كفاءة نظم القبول الحالية واعتماد التنسيق كلياً على درجات الطلاب مع إغفال رغباته، وهو أحد أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي بالتالي أصبح تحديث نظم القبول وسيلة أساسية للحصول على خريجين ناجحين وشغوفين بمجالاتهم، كما يساهم هذا البرنامج في تعزيز اللامركزية في التعليم العالي. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج منخفضة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع نظم للتنسيق تأخذ في الاعتبار قدرات الطالب ورغباته ولا تعتمد كليا على معيار الدرجات لمعالجة الفجوات وأسباب قلة الكفاءة في الوضع الحالي.
- وضع نظام لتفعيل نظم التنسيق والقبول المستحدثة بشكل تدريجي ومتكامل.
- وضع سياسات للقبول بالجامعات متوافقة مع قدرات الطالب الحقيقية ورغباته مثل مقابلات مع متخصصين ومناقشة النتائج مع الطلاب.
- وضع آلية لعرض التخصصات المتاحة وتعريفها وتوضيح المواد التي تندرج تحت كل تخصص، والاستعانة بآراء عينة من الطلاب والخريجين من كل تخصص حتى يتمكن الطالب من تحديد التخصص الذي يتماشى مع قدراته بناءً على مجموعة من المعلومات الدقيقة والمتكاملة.